تاريخ العلاقات

السودانية الأمريكية ١٩٥٠-١٩٥٨

دراسة وثائقية

أولا: التضحية بالسودان مقابل حلف الدفاع المشترك

ثانياً: المعونة الامريكية

ثالثاً: دور امريكا في انقلاب ١٧ / نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٥

الدكتور

قتيبة عبد العظيم

كلية الآداب / الجامعة العراقية

التاريخ الحديث والمعاصر

ملخص البحث

تعد العلاقات السودانية – الأمريكية علاقة دولتين متباينتين في التطور التاريخي. أمريكا برزت من الخفاء إلى صفحات التاريخ منذ أربعة قرون فقط. لذلك فهي تعتبر أحدث الأمم الكبيرة. كما أنها مثيرة للاهتمام لأن تاريخها يوجز تاريخ الأجناس وتلخص تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

السودان وحدة من أقدم الوحدات السياسية في العالم عمرها أكثر من ٤ آلاف سنة، عاصرت التطور البشري وشهدت قيام أعظم الحضارات الإنسانية (حضارة وادي النيل).

كما أن معظم القوة التاريخية التي صاغت العالم الحديث عملت على أرض الدولتين (الاستعمار، القومية، الهجرة، الدين وغيرها).

لذا فهدف هذا الموضوع هو معرفة تاريخ العلاقات الأمريكية السودانية خلال فترة عام ١٩٥٠-١٩٥٨ والاستراتيجية الأمريكية الهادفة التي ترى عداء العرب لإنكلترا الناتج من جراء ماضيهم الاستعماري في المنطقة، قد يعرقل مصالح الغرب البترولية بوجه خاص، ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية. فضلاً عن بيان سياسة الولايات المتحدة في ملئ الفراغ الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ملئه في محل الاستعمار البريطاني، عن طريق سياسات استعمارية جديدة وربط الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا والشرق الأوسط بأحلاف عسكرية أو اتفاقيات اقتصادية على شكل معونات، وهذا موضوع بحثنا.

ولهذا الفترة أهمية كبيرة في تاريخ العلاقات السودانية الأمريكية لدولتين متباينتين في التطور التاريخي بينهما. وما شكلت هذه الفترة من حرب باردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ومحاولة استقطاب الدول المستقلة حديثاً من أثر الاستعمار البريطاني عليها فكان السودان نموذجاً لتلك العلاقات المتباينة.

فكان لابد من تساؤلات لهذا الموضوع:

س١/ ما هي الاتفاقيات بين بريطانيا والحكومة الأمريكية من تصور مشترك لكيفية الدفاع عن الشرق الأوسط.

س٢/ الأسباب التي دفعت الحكومة الأمريكية في دعم موقف السودان في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

س٣/ ما هي الأسباب الحقيقية وراء كساد القطن وسائل الضغط على الاقتصاد المصري.

س٤/ مشروع ايزنهاور وموقف الحكومة والأحزاب السودانية منه.

س٥/ المعونة الأمريكية وموقف الحكومة والأحزاب السودانية وأسباب انشقاق البرلمان منها فضلاً عن موقف القوات المسلحة منها.

س٦/ ما هي أشكال المعونة الأمريكية، عسكرية، اقتصادية، دعم المشاريع السودانية.

س٧/ ما هو الدور الأمريكي في استقلال ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨، وهو أول انقلاب عسكري في الحياة السياسية السودانية.

• وقد شكلت اجابة هذه الأسئلة المحاور الأساسية لدراسة هذا الموضوع.

Abstract

The Sudanese - American relations in the relationship of two contrasting historical development. America emerged from the rough to the pages of history for four centuries only. It therefore considers the latest big nations. It is also interesting because the history summarizes the history of races and summarizes the evolution of social, economic and political systems.

Sudan and unity of the oldest political units in the world more than four thousand years old, lived with human evolution has seen the greatest human civilizations (the civilization of the Nile Valley).

Most of the historic strengths that have shaped the modern world have worked on the land of the two (colonialism, nationalism, immigration, religion, etc.).

So The goal of this subject is to know the history of US-Sudanese relations through initiatives in 1950-1958 and US strategic period, which sees Arab enmity for England output as a result of their colonial past in the region, could hamper the interests of the West in particular, petroleum, and open area in front of the communist trends. As well as the statement of US policy in trying to fill the vacuum that the United States filling in the place of British colonialism, by a neo-colonial policies and linking the newly independent states in Africa and the Middle East Bohlav military or economic agreements in the form of aid, and this is the subject of our research.

For this period of great importance in the history of the Sudanese-American relations of two contrasting the historical development between them. And this period of the cold war between the capitalist and socialist camps formed and try to attract the newly independent states of the impact of British colonialism on Sudan was a model for those disparate relationships.

It was to be questioned to this topic:

Q1 / What are the agreements between Britain and the US government of a common vision of how to defend the Middle East.

Q2 / reasons that prompted the US government to support Sudan›s position in the United Nations General Assembly.

Q3 / What are the real reasons behind the recession cotton means of pressure on the Egyptian economy.

Q4 / Eisenhower project and the position of the Sudanese government and the parties of it.

Q5 / USAID and the position of the Sudanese government and the parties and the reasons for such a split parliament as well as the position of the armed forces of them.

Q6 / What are the forms of US aid, military, economic, supporting the Sudanese projects.

Q7 / What is the US role in the independence of the November 17, 1958, the first military coup in Sudan›s political life.

• The answer to these questions formed the core of the study of this topic hubs.

المقدمة

إن الأمم الناهضة هي التي تحسن قراءة تاريخها وتتلمس الطريق باتجاه واقعها الجديد، ومن ثم تعرف كيف تستشرف مستقبلها، فتخطط لغدها وتعي حركتها بين الأمم وتمضي باتجاه مجدها المنشود.

تشمل العلاقات الدولية السياسية والتنظيم والإدارة الدوليتين، والقانون الدولي المقصود باصطلاح العلاقات الدولية، تلك العلاقات القائمة بين الدول المختلفة، وتنقسم بدورها إلى قسمين علاقات سلم وعلاقات حرب ففي حالة الحرب تكون العلاقة علاقة عداء، أما في وقت السلم فقد تظهر العلاقات السياسية والدبلوماسية.

العلاقات السودانية – الأمريكية علاقة دولتين متباينتين في التطور التاريخي. أمريكا برزت من الخفاء إلى صفحات التاريخ منذ أربعة قرون فقط. لذلك فهي تعتبر أحدث الأمم الكبيرة. كما أنها مثيرة للاهتمام لأن تاريخها يوجز تاريخ الأجناس وتلخص تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

السودان وحدة من أقدم الوحدات السياسية في العالم عمرها أكثر من ٤ آلاف سنة، عاصرت التطور البشري وشهدت قيام أعظم الحضارات الإنسانية (حضارة وادي النيل).

كما أن معظم القوة التاريخية التي صاغت العالم الحديث عملت على أرض الدولتين: الاستعمار، القومية، الهجرة، الدين وغيرها.

في المراحل الأولى لقيام الولايات المتحدة اتبع الآباء المؤسسون سياسة العزلة والحياد في علاقاتهم الخارجية، وظلت وصية الآباء متبعة من قبل السياسيين الأمريكان حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨. ومن ثم تغير وجه العالم السياسي وتطورت الولايات المتحدة وأصبحت قوة عالمية عظمى. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت أمريكا أعظم قوة سياسية وعسكرية على وجه الأرض وتخلى الزعماء الأمريكان بعد ذلك عن سياسة العزلة والحياد في سياستهم الخارجية نهائياً نتيجة لمتطلبات المرحلة التاريخية حينها، المتمثلة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. في وقت كان فيه السودان يرزح تحت نير استعمار الحكم الثنائي الانجليزي – المصري.

ولما كان للباحث دراسة وبحوث تخص السودان شماله وجنوب وقضى فترة إقامة بالسودان وجنوبه وحصل على وثائق وتقارير وصحف كثيرة تؤرخ الفترة من عام ١٩٥١- ولغاية عام ٢٠٠٠ فضلاً عن حصوله لشهادة الماجستير والدكتوراه من القاهرة في الشأن السودان رأى أنه يستمر في كتابة أغلب بحوثه في الشأن السوداني.

ولهذا الموضوع أهمية في تاريخ العلاقات السودانية الأمريكية لدولتين متباينتين في التطور التاريخي بينهما. وما شكلت هذه الفترة من حرب باردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ومحاولة استقطاب الدول المستقلة حديثاً من أثر الاستعمار البريطاني عليها فكان السودان نموذجاً لتلك العلاقات المتباينة.

أما أهدافه الموضوع هو معرفة تاريخ العلاقات الأمريكية السودانية خلال فترة عام ١٩٥٠-١٩٥٨ والاستراتيجية الأمريكية الهادفة التي ترى عداء العرب لإنكلترا الناتج من جراء ماضيهم الاستعماري في المنطقة، قد يعرقل مصالح الغرب البترولية بوجه خاص، ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية. فضلاً عن بيان سياسة الولايات المتحدة في ملئ الفراغ الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ملئه في محل الاستعمار البريطاني، عن طريق سياسات استعمارية جديدة وربط الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا والشرق الأوسط بأحلاف عسكرية أو اتفاقيات اقتصادية على شكل معونات، وهذا موضوع بحثنا.

فكان لابد من تساؤلات لهذا الموضوع:

س١/ ما هي الاتفاقيات بين بريطانيا والحكومة الأمريكية من تصور مشترك لكيفية الدفاع عن الشرق الأوسط.

س٢/ الأسباب التي دفعت الحكومة الأمريكية في دعم موقف السودان في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

س٣/ ما هي الأسباب الحقيقية وراء كساد القطن وسائل الضغط على الاقتصاد المصري.

س٤/ مشروع ايزنهاور وموقف الحكومة والأحزاب السودانية منه.

س٥/ المعونة الأمريكية وموقف الحكومة والأحزاب السودانية وأسباب انشقاق البرلمان منها فضلاً عن موقف القوات المسلحة منها.

س٦/ ما هي أشكال المعونة الأمريكية، عسكرية، اقتصادية، دعم المشاريع السودانية.

س٧/ ما هو الدور الأمريكي في استقلال ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨، وهو أول انقلاب عسكري في الحياة السياسية السودانية.

جاءت هذه الأسئلة عن المحاور الأساسية لدراسة هذا الموضوع.

أولاً: التضحية بالسودان مقابل حلف الدفاع المشترك

بدأت الحكومة الأمريكية مباحثات جادة مع الحكومة البريطانية في أبريل/ نيسان ١٩٥١، بهدف وضع تصور مشترك لكيفية الدفاع عن الشرق الأوسط، وقد تزامن ذلك مع المفاوضات البريطانية – المصرية أثناء حكم الوفد. وانتهزت الحكومة البريطانية فرصة هذا الاهتمام من قبل الحكومة الأمريكية لحثها بالضغط على الحكومة المصرية حتى تعدل عن موقفها الرافض للمقترحات البريطانية حول السودان، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تكن لديها الرغبة في ممارسة أي نوع من الضغط على الحكومة المصرية باعتبار أن تعنت الحكومة البريطانية يعتبر عاملاً رئيساً في تدهور العلاقات المصرية – البريطانية. وألمحت إلى أن أتباع سياسة إيجابية من قبل بريطانيا هو السبيل الوحيد لتسوية النزاع الانكليزي – المصري.

وكانت هذه السياسة الإيجابية في نظر الحكومة الأمريكية هو فرض التاج المصري على السودان[١].

وبعد عدة أيام من إعلان رئيس حكومة مصر النحاس باشا إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع إلى مصر لتشكيل ما عرف بقيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، يكون مقره القاهرة ويضم الدول الآتية: انكلترا، فرنسا، تركيا إلى جانب الولايات المتحدة ومصر وبقية الدول العربية[٢].

وكانت الحكومة الانجليزية تدرك أن أمريكا ستمارس ضغطاً شديداً عليها بشأن الاعتراف بالملك فاروق ملكاً على السودان، خاصة أن السفير الأمريكي في القاهرة ظل يؤكد للسياسيين المصريين أن هذا التنازل يعتبر شوطاً لازماً لإبرام اتفاق عسكري بين مصر والولايات المتحدة.

(١) فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله، دار الخرطوم، الخرطوم، ١٩٩٧، ص٨.

(٢) رأفت غنيمة الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٢٥.

وبالمقابل كل ما تستطيع أمريكا فعله تجاه السودانيين هو إعطاؤهم تأكيدات بأنهم سينالون صفقة عادلة عندما يحين موعد تقرير المصير[١].

وكانت الولايات المتحدة ترى أن عداء العرب لإنكلترا الناتج من جراء ماضيهم الاستعماري في المنطقة قد يعرقل مصالح الغرب البترولية بوجه خاص، ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية[٢]. نتيجة لذلك ازداد الموقف المصري قوة بعد الضغط الشديد الذي مارسته وزارة الخارجية الأمريكية على وزارة الخارجية البريطانية بهدف شراء مؤازرة مصر للخطط الأمريكية حول إستراتيجية الحرب الباردة. وذلك بالاعتراف بمطالب مصر بفرض التاج المصري على السودان. لذا أصبح الأمريكان أكثر إلحاحاً من ذي قبل لإقناعهم بأن إحراز نجاح كبير في السودان يمكن أن ينقذ النظام الملكي من قيام ثورة مصرية يزيد من ازدياد النفوذ الروسي الشيوعي في مصر[٣].

وكان الفهم الأمريكي للنزاع الانكليزي – المصري قاصراً لاعتقاده أن فرض التاج المصري على السودان حتماً سيؤدي إلى حل المسألة الإستراتيجية[٤]. في حين كان فهم السودانيين للدور الأمريكي أن الولايات المتحدة تسعى إلى تكوين جبهة متحدة ضد الاتحاد السوفيتي في كل أنحاء العالم. وان انضمام مصر إلى هذه الجبهة سيزيدها قوة. وعليه فإن الحكومة الأمريكية مستعدة للضغط على الحكومة البريطانية بهدف كسب ود وصداقة المصريين، ولو كان ذلك على حساب السودان والتضحية به وبكل رغباته وطموح قيادات الحركة الوطنية السودانية[٥].

وفي يوم ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥١م ألقى الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس قال فيها متحدياً انكلترا:

«هل تقبل المملكة المتحدة أن تسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان، لتفسح المجال

(١) الوثائق البريطانية عن السودان ١٩٤٠-١٩٥٦، المجلد السادس ١٩٥٢، دار الوثائق القومية في الخرطوم، فبراير/ شباط ٢٠٠٩، ص١٧.

(٢) رأفت غنيمة، مصدر سابق، ص٣٢٧.

(٣) فدوى عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٢٩.

(٤) الوثائق البريطانية عن السودان، مصدر سابق، ص١٨.

(٥) محسن محمد، مصر والسودان، الانفصال، دار بيروت للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص٢٨.

لاستفتاء حر يجري بعيداً عن ضغط الانكليز ودعاية الانكليز؟» وواصل في حديثه قائلاً: «إني أعلن من هذا المنبر أمام المجتمع العالمي لشعوب الأمم المتحدة، على سبيل التحدي للمملكة المتحدة، إننا من جانبنا نقبل أن نسحب موظفينا وقواتنا المسلحة من السودان بشرط أن تفعل المملكة المتحدة نفس الشيء، لتمكين السودانيين من الإعراب بحرية عن مشيئتهم في استفتاء يهيأ له الجو الصالح والإدارة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة. هذا تحد قاطع صريح أوجهه إلى المملكة المتحدة. وإني لعلى يقين من أن الانكليز لن يجرءوا على قبوله»(١).

تلقت الحكومة الأمريكية موافقة مصر على الاستفتاء الذي تجاهلته الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، فتوجه السفير الأمريكي في لندن والتر جيفورد Waltar Guford إلى وزارة الخارجية البريطانية قائلاً لإيدن Edin وزير خارجية بريطانيا: «ترى وزارة الخارجية الأمريكية الرد على هذا التحدي، أو تبينون على الأقل الأسباب التي تحول بينكم وبين الموافقة على الاستفتاء»(٢).

وكان رد إيدن Edin أنه قد درس هذا الموضوع بعناية ورأيه أن اقتراح وزير خارجية مصر يجب أن يترك وشأنه دون اكتراث حتى لا يؤدي إلى صدى عالمي ورأى أن يهمل حتى يموت من نفسه باعتبارها حركة دعائية من وزير خارجية مصر لأن مواصلة الحديث فيه خدمة لأهداف مصرية وطلب من الأمريكان الامتناع عن الحديث والبحث في هذا الموضوع(٣).

وفي مذكرة سرية بتاريخ ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢ كتب المستر إيدن وزير خارجية بريطانيا إلى السير ستسفسون Stevson سفير بريطانيا في القاهرة ذكر فيه أنه بعد الفشل المستمر في التوصل إلى اتفاقية ثنائية مع مصر حول مسائل الدفاع ومستقبل السودان. قررت الحكومة البريطانية محاولة حسم المسألة العسكرية في إطار اتفاق دولي حول الدفاع عن الشرق الأوسط، وقد رفضت مصر رفضاً قاطعاً دون الدخول في تفاصيل اقتراحاً في هذا الشأن الذي كان قد قدمته في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١م حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا(٤).

---

(١) الوثائق البريطانية، مصدر سابق، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٣) نفسه، ص٢٣.

(٤) الوثائق البريطانية، مصدر سابق ، ص٢٣.

وقد اقترح إيدن أن تبدأ مفاوضات على أسس ثنائية مصرية – بريطانية يكون هدفها تهيئة المناخ لعقد مؤتمر يضم كل الدول التي ترعى عملية إنشاء قيادة مشتركة في الشرق الأوسط. ويرى أنه بمجرد الوصول إلى اتفاق بين قيادة قوات التحالف والحكومة المصرية حول القاعدة العسكرية ودفاعاتها، توافق حكومة بريطانيا على إبطال مفعول اتفاقية ١٩٣٦م. وتتطلع إلى الدخول في مفاوضات مع مصر وحدها أو بتنسيق مع الروح التي سادت العالم الحر –حسب تعبيره– للتعاون الطوعي في مسائل الدفاع.

وكانت رؤية البريطانيين تجاه قضية السودان هو أنها لن تقبل بالاعتراف بالملك فاروق ملكاً على السودان مهما كانت الحجج القانونية والتاريخية المؤيدة لذلك. تخوفاً من أن اعتراف حكومة بريطانيا المنفرد بها سيعد خروجاً عن تعهداتها السابقة المتمثلة في استشارة السودانيين الذين لهم مطلق الحرية في تحديد وضع بلادهم النهائي وعلاقاتها المستقبلية مع دولتي الحكم الثنائي، وأكد أن البريطانيين في حرصهم وجديتهم في التوصل مع مصر إلى اتفاق لا يعني إطلاقاً رغبتهم في عقد صفقة من فوق رؤوس السودانيين مقابل تنازلات إستراتيجية في قناة السويس[١].

دفع الفهم الأمريكي للنزاع الانكليزي – المصري بشأن السودان إلى أن تقترح على السفارة الأمريكية في القاهرة وضع تصور مشترك مع السفارة البريطانية يأخذ في الاعتبار إمكانية فرض التاج المصري على السودان مع تحديد زمن الحكم الذاتي وتقرير المصير.

بدون شك أن هذا المقترح الذي يجمع فيه الأمريكان النقيضين «التاج وتقرير المصير» في وقت واحد يدل على أهمية القضية السودانية لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وإدراكاً من الحكومة الأمريكية للنظرة المتشككة نحو الإدارة البريطانية في السودان فقد اقترح كافري Caviry سفير أمريكا في القاهرة تعيين لجنة دولية تمثل فيها مصر بهدف مراقبة التطورات الدستورية في السودان. والعمل على منح مصر ضمانات عالمية باستمرار مفعول اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م، علماً بأن السودانيين قد أبدوا تذمراً من هذه الاتفاقية التي منحت السودان نصيباً ضئيلاً من مياه النيل. ولم يكن مستغرباً على الإدارة البريطانية رفض هذه المقترحات التي استهدفت

(١) المصدر نفسه، ص٢٣.

إضعاف وضعها المهيمن في إدارة السودان[1].

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢م قام وزير خارجية بريطانيا بزيارة إلى واشنطن، التقى فيها بنظيره الأمريكي آتشيسون Atchison واتفقا على ضرورة الاعتراف بطريقة ما بمطلب الملك فاروق في فرض تاجه على السودان، وتمت مناقشة عدد من الصيغ تركزت على الكيفية التي يتم بها هذا الاعتراف. وأشار إيدن خلال هذه المباحثات إلى الصعوبة التي نجمت عن إلغاء مصر لاتفاقيتي الحكم الثنائي، وعن فرض دستور مصر على السودان. وأوضح بأنه إذا ما اعترفت بريطانيا بالتاج المصري على السودان. فإن ذلك يفسر من قبل مصر كدليل على قبولها لهذا الإجراء. ومن المحتمل أن تكون هذه التنازلات من قبل إيدن جاءت نتيجة للقاء الذي تم بين الرئيسين الأمريكي ترومان Triman والبريطاني تشرشل Tchirchal في ديسمبر/ كانون الاول ١٩٥١م. حيث حث فيها ترومان نظيره البريطاني على ضرورة إستئناف المفاوضات حول قاعدة القنال واقترح أن تتقدم كل من حكومات أمريكا وفرنسا وبريطانيا وتركيا باقتراح للحكومة المصرية يهيئ لاعتراف هذه الحكومات بالتاج المصري على السودان، على أن توافق الحكومة المصرية مقابل ذلك بالاعتراف بحق السودانيين في تقرير مصيرهم عندما يحين ذلك الوقت وقبول المقترحات التي تقدمت بها هذه الدول عن الدفاع المشترك للشرق الأوسط[2].

على أية حال كانت وزارة الخارجية الأمريكية تدعي دائماً أنها لا تعلم الكثير عن السودان، لذلك لا تستطيع أن تكون وجهة نظر سليمة بشأن السودان، إنها كانت تحمل وجهة نظر تجمع النقيضين، حيث كانت تتعاطف مع المبدأ الذي تقوم عليه سياسة بريطانيا حيال السودان وهو أن يقرر السودانيون مصيرهم وعلاقتهم بدولتي الحكم الثنائي، إلا أنها في نفس الوقت كانت ترى أن مسألة السودان ينبغي ألا تشكل عقبة أمام الوصول إلى اتفاق مع مصر بشأن الترتيبات الغربية عن الشرق الأوسط. وكانت الحكومة الأمريكية تعتقد أن المقترحات التي قدمتها بريطانيا لمصر في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط. ومن ثم توالت الضغوط الأمريكية على الحكومة البريطانية لتقديم فكرة أو صيغة جديدة يمكن من خلالها الاعتراف بتاج مصر الرمزي على السودان دون المساس

(١) فدوى عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٣٢.

(٢) نفسه، ص٣٣.

بوضع السودانيون وحقهم في تقرير مصيرهم، وبذلك يمكن تجاوز الصعوبات السياسية والقانونية التي ترتبت على المراسيم التي أصدرتها حكومة الوفد في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥١م[١].

أخذ الاهتمام الأمريكي بمسألة السودان بعداً آخر تمثل في إيفاد وزارة الخارجية الأمريكية وفد أمريكياً إلى السودان في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢م تكون من استابلر Establar نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية وماتسون Matison الوزير المفوض بالسفارة الأمريكية بالقاهرة. وقبل ذلك يرجع الاهتمام الأمريكي بزيارة السودان إلى أواخر عام ١٩٤٨م عندما زار أحد أعضاء السفارة الأمريكية بالقاهرة السودان والتقى بعدد من الشخصيات السودانية. كما أشارت صحيفة السودان الجديد نقلاً عن «السودان هيرالد» إلى أن جورج كينيان Gorge Kinan رئيس القسم السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية قد يزور السودان ضمن جولة في الأقطار الأفريقية بهدف التعرف على الأحوال في هذه الأقطار لتحديد موقفها من مشروع الرئيس ترومان لإعانة البلدان المتأخرة[٢].

وقد أبدت الأحزاب السياسية السودانية بمختلف اتجاهاتها اهتماماً بالوفد الأمريكي الزائر، وما يهدف إليه من زيارة السودان. وكثرة التكهنات حول الزيارة واتفق على أنها سياسة لفض النزاع المصري – البريطاني.

وبالرغم من المحاولة التي بذلتها الإدارة البريطانية في السودان بهدف إقصاء وجهة النظر السودانية المؤيدة للتاج المصري عن الوفد الأمريكي إلا أنه تراجعت أمام إصرار عناصر الحركة الوطنية السودانية المناهضة للوجود البريطاني على مقابلة الوفد الأمريكي فقد أشار السيد إسماعيل الأزهري زعيم حزب الأشقاء «جناح الأزهري» وكان وقتها غائباً في شرق السودان عند زيارة الوفد الأمريكي، في خطاب بعث به إلى الوفد الأمريكي بأن مطلب السودان هو جلاء القوات البريطانية ووحدة وادي النيل تحت التاج المصري، وأشار إلى فشل زملائه في الخرطوم في مقابلة الوفد الأمريكي رغم مطالبتهم بذلك. كما أشار محمد نور الدين رئيس حزب الأشقاء «جناح نور

(١) فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، الصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦-١٩٥٣، د. ن، د. ت، ص٥١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٥١٦.

الدين» في برقية بعث بها إلى الوفد الأمريكي إلى إقصاء الإدارة البريطانية لوجهة نظر الاتحادية وان الوفد سيعود برسالة ناقصة في حالة تقيده بالبرنامج الذي وضعته الإدارة البريطانية[١].

لم يهمل الوفد الأمريكي من ناحيته استطلاع وجهة النظر الاتحادية كما أرادت الإدارة البريطانية في السودان، فقد التقى الوفد بالسيد على الميرغنى، ومندوبين عن الأحزاب الاتحادية. ومن المثير أن الأحزاب قابلت الوفد الأمريكي مجتمعة بمندوب عن كل حزب فيما عرف «بالجبهة المتحدة لتحرير السودان»[٢].

وقام الوفد الأمريكي أيضاً خلال الزيارة التي لم تقتصر على العاصمة فقط، بل شملت بعض المديريات مثل الجزيرة وكردفان والشمالية لاستطلاع وجهة النظر السودانية حول المقترحات التي تحوم في الأفق السياسي لحل الأسئلة السودانية مثل الاستفتاء وإدخال الدومنيون مع بريطانيا كخيار من خيارات الاستفتاء وقبول التاج المصري المؤقت إلى أن يتم الاستفتاء، كما أمن الوفد الأمريكي على أن الحكومة الأمريكية تتصرف في الأمور حسب ما تراه من مصلحة الأمم المتحدة في الأوضاع العالمية. واستفسر الوفد عن موقف السودان من النقطة الرابعة وهو المشروع الذي تساعد به الإدارة الأمريكية الدول المتأخرة اقتصادياً[٣].

وفي نفس العام قدم كافرى Caviry اقتراحاً إلى حكومته مساهمة منه في تحريك مسألة السودان، واصفاً التفكير البريطاني في هذه المسألة بالبطء وكان رأيه أن تتفق الحكومتان المصرية والبريطانية على إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي بشرط تنصيب فاروق ملكاً على مصر والسودان. وان تتكون لجنة من أعضاء سودانيين وبريطانيين ومصريين وأعضاء محايدين بهدف الإشراف على الحكم الذاتي، وان يترأس الحاكم العام مهام رئيس الحكومة خلال فترة الفترة الانتقالية. وان تجرى انتخابات حرة مباشرة في فترة أقصاها عامين لاختيار جمعية تأسيسية تكون مهمتها إعداد الدستور وتقدير مستقبل

(١) جعفر محمد علي نجيب، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩-١٩٥٦، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٧.

(٣) فيصل عبد الرحمن علي طه، مصدر سابق، ص٥١٥.

السودان حسب الرغبة التي تبديها السودان[1].

تفاوتت وجهات النظر حول تدخل الحكومة الأمريكية في النزاع المصري – البريطاني بشأن السودان. البعض يعتقد في حرصها على تكوين حلف دفاعي في منطقة الشرق الأوسط على حساب السودان والبعض الآخر يرى أنها تهدف إلى زعزعة النفوذ البريطاني في المنطقة وإحلال نفوذها محلها بدلاً عنه، وإن كان الرأي الأول هو الأرجح.

ومهما كان الأمر فقد فشلت المساعي الأمريكية في الوصول إلى نتيجة بخصوص التضحية بالسودان مقابل حلف الدفاع المشترك في الشرق الأوسط. وبحلول يوليو/ تموز ١٩٥٢م كانت الإدارة الأمريكية قد أصابها اليأس في إيجاد مخرج في مسألة السودان واقتنعت إلى حد كبير بأن القضية برمتها تخص بريطانيا[2].

ثانياً: المعونة الأمريكية

بدأ برنامج العون الأمريكي للدول الصديقة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك عندما أوشكت اقتصاديات كثير من الدول في العالم، وعلى رأسها دول غرب أوروبا أن تصاب بالانهيار. وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع اقتصادي يسمح بها بتقديم العون للدول تمشياً مع سياستها في دعم تلك الدول اقتصادياً لمواجهة الشيوعية العالمية. واتخذ العون أشكالاً متعددة من بينها مشروع مارشال ومشروع النقطة الرابعة، والعون الاقتصادي الفني، ومال الغرض للتنمية الاقتصادية وغيرها من أشكال المعونات[3].

وقد استند تخطيط الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية، لفترة ما بعد الحرب إلى الافتراض المنطوي على أن فترة قصيرة من معونات الولايات المتحدة المقدمة في شكل منح قد تعقبها استعادة التوازن الدولي بسرعة مع وجود البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يسهل عمليات الاستثمار

(١) محمد آدم محمد يوسف، علاقات السودان الدولية ١٩٤٠-١٩٦٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جوبا، ٢٠٠٣، ص٩٨.

(٢) محمد آدم، مصدر سابق، ص٩٩.

(٣) رئاسة مجلس الوزارة ١/ ١/ ٨، وثيقة بعنوان مال التنمية الأمريكي للتنمية الاقتصادية، بتاريخ ٥ مارس/ آذار ١٩٥٩، دار الوثائق القومية، الخرطوم، ٢٠٠٩.

الخاص. ويمنح القروض الطويلة الأجل، ووجود صندوق النقد الدولي يعمل على التغلب على الصعاب المؤقتة لموازين المدفوعات.

ومع ذلك فإن الطابع العام الذي اتخذه مسرح السياسة العالمية بإقامة كتلتين إحداهما غربية رأسمالية بقيادة الولايات المتحدة والأخرى اشتراكية شيوعية يقودها الاتحاد السوفيتي كان قد وضح للعيان بعد انقضاء العام الأول على تنفيذ مشروع مارشال. وكان هذا من العوامل التي شكلت مسار المعونة الأمريكية فيما بعد[١].

وفي ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٧م قدم الرئيس الأمريكي ترومان برنامجاً إلى الكونغرس الأمريكي حدد فيه سياسته بنقاط أربع هي:

١. تقوية الأمم المتحدة.

٢. النهوض بالاقتصاد الأمريكي.

٣. تعزيز التسليح وتنظيم جبهة دفاعية واتفاقية عسكرية.

٤. النقطة الرابعة[٢].

وتختص النقطة الرابعة (الأخيرة) بالبلدان المتخلفة اقتصادياً ونصف المتأخرة، وتشمل منطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط، وتدخل في نطاقها البلاد العربية.

وكان الهدف من هذا البرنامج تحقيق شروط فنية ومالية واقتصادية للولايات المتحدة وتوسيع النفوذ السياسي الأمريكي عن طريق توظيف رؤوس الأموال الأمريكية لإقصاء الرأسمال الأوروبي، وقد عبر عن ذلك رئيس قسم شؤون المناطق غير المستقلة في وزارة الخارجية بقوله «إن هدف النقطة الرابعة من برنامج ترومان هو تطوير المناطق المتخلفة في العالم حتى تستطيع القيام بثورتها ضد الوطن الأم – أوروبا» [٣].

وفي ٣١ يونيو/ حزيران ١٩٥٦م صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على مبلغ ٥٥٠٠ مليون دولار كبرنامج للمساعدات الخارجية، وشملت هذه المساعدات مبلغ ٢٠ مليون دولار لمساعدات

(١) ه. أرنولد، معونة الدول النامية، ترجمة حسين عمر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤١.

(٣) جيلي عبد الرحمن، المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان، القاهرة للنشر، القاهرة، د.ت، ص٤٤.

حركة التحرر خلف الستار الحديدي[1].

شهد السودان في الفترة من عام ١٩٥٦-١٩٥٧م أزمة اقتصادية عنيفة نتيجة لتكدس محصول القطن، وقد أدى هذا الركود إلى عدة نتائج منها:

١. تحول الميزان التجاري في غير مصلحة السودان، فقد نقصت الصادرات إلى انكلترا بما يزيد على ١٥٠٠٠٠٠ جنية (مليون ونصف المليون جنية) بينما زادت صادرات انكلترا على ٥٥٠٠ ألف جنية.

٢. ارتفعت الأسعار في الداخل وتقلصت القوة الشرائية بعد تخفيض أسعار القطن.

أما عن الأسباب الحقيقية وراء كساد القطن فهو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإغراق الأسواق الغربية بالقطن المخزون لديها، وكانت سياسة الإغراق هذه حلقة من سياسة الضغط على الاقتصاد المصري، ويرجع السبب الثاني إلى اعتبار السوق الانكليزي هو المنفذ التقليدي لمحاصيل السودان خاصة القطن، وقد حدثت ظروف عالمية أدت إلى كساد المنتجات القطنية في لانكشير وانخفاض القيمة الحقيقية للإسترليني، وعلى رأس هذه الأسباب دخول الهند واليابان في مجال الإنتاج الخاص بالمنسوجات[2].

وكان عام ١٩٥٧م عاماً حافلاً بالأحداث السياسية في السودان، فقد شهد قبول الحكومة الائتلافية (حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي) برئاسة عبد الله خليل للمعونة الأمريكية. مما أحدث شرخاً في علاقات الحزبين المؤتلفين، وبذر بذور الفرقة بينهما[3]. كما زار السودان في هذا العام نائب الرئيس الأمريكي المستر ريتشارد نيكسون Richard Nickson وهو في طريقه من غانا حيث شارك أهلها في احتفالات أعياد الاستقلال، وقد أجرى محادثات مع رئيس الوزراء وكبار رجال الدولة حول العلاقات بين البلدين، ثم عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه ما أكده له رئيس الوزراء عن حاجة السودان للمعونة الأمريكية الاقتصادية لا العسكرية، لتطوير مشاريع الري والزراعة على ألا تنطوي على شروط تمس سيادة السودان أو استقلاله. وقال نيكسون في المؤتمر إنه أوضح لرئيس الوزراء أن أمريكا في معوناتها الاقتصادية ترمي لمساعدة الدول على تطوير اقتصادها حماية

(١) جريدة الرأي العام السودانية، العدد ٣٣٦٧ في ١/ ٧/ ١٩٥٦.

(٢) جيلي عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٢٩.

(٣) بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٢٧.

لاستقلالها، وأمريكا ليس من أغراضها أن تفرض على الدول التي تعينها ما ينتقص من سيادتها، وتحدث أيضاً عن مشروع الرئيس ايزنهاور لمساعدة دول الشرق الأوسط وأشار في معرض حديثه إلى أنه وجد ترحيباً من رئيس الوزراء ووزير الخارجية محمد أحمد محجوب. واتفق الطرفان على زيارة مبعوث الرئيس الأمريكي لتقديم مشروعه وشرحه وعقد محادثات حول هذا الموضوع[١].

كما بحث السيد عبد الله خليل مع المبعوث الأمريكي نيكسون أمر إيجاد أموال أمريكية لتطوير المناطق المتخلفة، بخلاف الأموال التي اعتمدت لمشروع الرئيس ايزنهاور، قد أكد نيكسون وجود مثل هذه الأموال لمشاريع المعونة الاقتصادية والفنية اللازمة لمد الطرق الرئيسة وخطوط السكك الحديدية ومشروعات المياه الجوفية وغيرها[٢].

بعد هذه المباحثات والمشاورات مع الأمريكان أصدرت الحكومة السودانية بياناً جاء فيه إنها بصدد دراسة المشروع دراسة كاملة مستوفاة. وان الحكومة في انتظار المستر ريتشارد نيكسون Richard Nickson مبعوث الرئيس ايزنهاور ليجيب عن كل الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بهذا الموضوع. وأكد البيان أن الحكومة حريصة على صيانة استقلال البلاد، وإنها سترفض أي إعانة اقتصادية أو فنية تتبعها أي شروط تمس سيادة واستقلال السودان من قريب أو بعيد[٣].

وكان رد نيكسون أن المساعدات الفنية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول التي تحتاجها تتميز بأنها إعانات اختيارية، وأنها تهدف إلى تقوية تلك البلاد اقتصادياً وفنياً.

أما عن المعونة العسكرية فقد أوضح رئيس الوزراء عبد الله خليل، أنه قادر على الصرف على جيشه من دخل البلاد القومي، حتي يصل إلى المستوى الذي تنشده الحكومة من حيث الكفاءة والتسليح[٤].

---

(١) بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره، مصدر سابق، ص٣٢٨.

(٢) البرلمان، ١/ ٣/ ٠ مداولات مجلس النواب، جلسة رقم ٨٢، بتاريخ ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧، دار الوثائق القومية في الخرطوم، ٢٠٠٩.

(٣) البرلمان ١/ ٣/ ٥، مداولات مجلس النواب، موقف الدول العربية من الإعانات الأجنبية، دار الوثائق القومية في الخرطوم، ٢٠٠٩.

(٤) المصدر نفسه.

في حين أكد السيد محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان في خطابه في البرلمان أن أهداف زيادة نيكسون للسودان هي التمهيد للمحادثات التي تقرر أن يجريها المستر نيكسون في بلدان الشرق الأوسط[١]. وكان واضحاً أن الحكومة السودانية لم تعط إجابة قاطعة بلا أو نعم بخصوص مشروع ايزنهاور على الرغم من أنها قد أخذت وقتاً كافياً لدراسته. ويبدو أن الحكومة السودانية كانت قد تشاورت مع بعض الدول العربية مثل سوريا ومصر والسعودية بهذا الشأن، وتوصلوا جميعاً إلى رأي موحد بعدم الرفض أو القبول، واتفقوا على أن تنظر كل دولة عربية إلى المشروع من زاوية مصالحها الشخصية على شرط ألا يكون قبولها لأي مشروع فيه مساس بسيادتها أو يضار به أي بلد عربي آخر[٢].

وكان مستر نيكسون قد أدرك تماماً من المقاطعة التي أبدتها جماهير الشغب السوداني لزيارته أن الكلام المباشر عن مشروع ايزنهاور سيقابل بالرفض الشديد، وان المؤتمر الذي عقدته المعارضة واشترك فيه الحزب الوطني الاتحادي كان قد اتخذ فيه عدة قرارات منها:

١. رفض مشروع ايزنهاور.

٢. رفض المعونة الأمريكية وأية معونات أجنبية في فترة الانتقال قبل انتخابات الجمعية التأسيسية[٣].

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٧م استقبل السودان بعثة المعونة الأمريكية برئاسة مستر روبرت كتشن Robart Kitchen والبرت سلوتر Albart Solotar نائباً للرئيس وليم ديفذ William Davies مديراً للبرامج وجوزيف مورفي Joseph Morevy مراقباً والفرد بلوك ElFrid Plock مستشاراً للإمدادات ومايكل بيدو Maockal Pido مستشاراً للمواصلات وفيكتور سستو Vicktor Sisto ضابطاً للأغذية والزراعة وهيرمان فينز Hiarman Fins

(١) البرلمان ١/ ٣/ ٥، مداولات مجلس النواب، موقف الدول العربية من الإعانات الأجنبية، دار الوثائق القومية في الخرطوم.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جيلي عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٧٣.

ضابطاً للتعليم وهيلن بنت Hilin Pint وجنفيت بيوس Jain Feit Pios للسكرتارية(١).

وقامت البعثة بزيارة الوزارات والمؤسسات المختلفة بهدف جمع المعلومات عن المشروعات التي ستشملها المعونة ومدى العون الذي ينشدونه. وتعرفت البعثة على ما لديهم من مشروعات يحتاج تنفيذها إلى تمويل، وقامت البعثة بزيارة بعض الأقاليم في السودان بهدف النظر في أمر برامج التنمية الزراعية وغيرها. ومن ثم عرض كتشن على إدارة المعونة في أمريكا الخطوط النهائية لنتائج الرحلة، قبل العودة للخرطوم لبدء التنفيذ(٢).

وبعد هذه المباحثات التي أجريت مع الأمريكان، قررت الحكومة السودانية الإحجام عن اتخاذ أي قرار بالقبول أو الرفض. والتريث ومواصلة الدراسة وإعلان رأيها فيما بعد(٣).

وعرض مشروع المعونة على مجلس الوزراء، وبعد عدة جلسات ومناقشات واستفسارات واستيضاحات، أجاز المجلس مشروع العون الاقتصادي للإنشاء والتعمير، الذي اعتبره المجلس مختلفاً عن مشروع ايزنهاور المرفوض من قبل الحكومة السودانية لأنها تخول لجيش الولايات المتحدة القيام بتأمين وحماية استقلال الدول التي تقبل المشروع من اي اعتداء يواجهها من الدول التابعة للشيوعية العالمية، وتعتقد الحكومة أن هذا الشرط غير موجود في اتفاقية المعونة الأمريكية التي تتركز أساساً على الناحية الاقتصادية والفنية، ويمكن القول بصفة عامة إن مشروع ايزنهاور قدم بشروط بينما اتفاقية المعونة غير مشروطة(٤).

وقد قامت الاتفاقية الخاصة بالمعونة الأمريكية بين حكومة السودان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أسس محددة وردت في الرسائل المتبادلة بين وزير خارجية السودان والقائم بالأعمال في السفارة الأمريكية بالخرطوم وهذه الأسس هي:

١. تقدم حكومة الولايات المتحدة حسب قوانينها ونظمها المعونات الاقتصادية والفنية، وما

(١) جريدة الأيام السودانية، العدد ١٣٦٤ في ١٧/ ٤/ ١٩٥٨.

(٢) جريدة الأيام السودانية، العدد ١٣٧٨ في ٧/ ٥/ ١٩٥٨.

(٣) محمد آدم محمد يوسف، مصدر سابق، ص١٤٨.

(٤) البرلمان ١/ ٥/ ١٤ مداولات مجلس النواب الجلسة رقم ٧، بتاريخ ٢١ مايو/ أيار ١٩٥٨ دار الوثائق القومية في الخرطوم، ٢٠٠٩.

يقترن بها حسبما يطلب الممثلون المعنيون من قبل حكومة السودان، وبعد موافقة الممثلون من قبل حكومة الولايات المتحدة للقيام بالتزامات طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية.

٢. تقوم حكومة السودان بتقديم مساهمتها التامة التي تسمح بها قواها العاملة ومصادرها وإمكاناتها لتنفيذ الأغراض التي من أجلها قدمت هذه المعونة. وان تتخذ الخطوات المناسبة للتأكد من الحصول على الفائدة المرجوة من هذه المساعدات، وان تتعاون مع حكومة الولايات المتحدة للتأكد من أن تنفيذها سيكون بأثمان و شروط معقولة.

٣. تتبادل حكومة الولايات المتحدة وحكومة السودان كل المعلومات الخاصة بالإجراءات والعمليات التي تنفذ حسب نصوص هذه الاتفاقية.

٤. تعمل كل من حكومة جمهورية السودان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كل ما في وسعهما لنشر المعلومات الكاملة كل على شعبه فيما يختص بالأهداف وسير تنفيذ البرامج.

٥. تساهم حكومة السودان بنصيب عادل من تكاليف هذا البرنامج وتنسيق جميع برامج التعاون الفني التي تنفذ في السودان. كما تتعاون في تبادل المعلومات الفنية والخبرة مع الدول الأخرى الصديقة التي تساهم في برامج التعاون الفني.

٦. توافق حكومة السودان على قبول بعثة خاصة معينة من قبل حكومة الولايات المتحدة لتقوم بتنفيذ مسؤولياتها. ويتم تعيين أعضاء البعثة كأعضاء في البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية في السودان.

٧. وبموجب هذه الاتفاقية تعفى أي مواد تموين أو معدات أو مبالغ تدخل السودان أو تحصل عليها حكومة الولايات المتحدة من داخل السودان من أجل أغراض البرامج والمشروعات المرتبطة بالاتفاقية من الضرائب[1].

وفي أبريل/ نيسان ١٩٥٨م أرسل وزير خارجية السودان محمد أحمد محجوب خطاباً إلى القائم بالأعمال بالسفارة الأمريكية في الخرطوم، احتوى الخطاب على نص الاتفاقية وموافقة حكومة

(١) رئاسة مجلس الوزراء ٦/ ١/ ١/ ١ وثيقة بعنوان تصف اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة السودان، بتاريخ ٣١ مارس/ آذار ١٩٥٨، دار الوثائق القومية في الخرطوم، ٢٠٠٩.

السودان عليه[١]. كما أصدرت وزارة الخارجية السودانية مذكرة تفسيرية عن اتفاقية المعونة الأمريكية والفنية التي عقدت بين الدولتين. ونشرت هذه المذكرة مع نص اتفاقية المعونة في الصحف السودانية يوم ٤ أبريل/ نيسان ١٩٥٨م. وكان اهتمام الدوائر السياسية في البلاد بهذه الاتفاقية ناتجاً عن إبرامها في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية التي تجتاح السودان بسبب ضعف محصول القطن هذا العام، والعجز المالي في ميزانية عام ١٩٥٨-١٩٥٩م[٢].

وفي جلسة البرلمان المنعقدة بتاريخ ٢٤ يونيو/ حزيران ١٩٥٨م، قدم السيد إبراهيم أحمد وزير المالية والاقتصاد مشروع قانون اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير بين حكومة جمهورية السودان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية للقراءة الثانية، وكان قد سبق وقدم هذا المشروع للبرلمان ووجد نقاشاً حاداً وطويلاً من قبل الأعضاء وكذلك نوقش داخل مجلس الوزراء نقاشاً مستفيضاً ومن الملاحظ خلال هذه المناقشات وقوف كل وزراء حزب الأمة والوزراء الجنوبيين بجانب الاتفاقية، بينما عارض الشيخ علي عبد الرحمن وبعض وزراء حزب الشعب المشروع[٣].

وتحدث السيد إسماعيل الأزهري منددا بالمعونة فوصفها بأنها نوع جديد من الاستعمار وجاء في محور حديثه: «إن الاستعمار كان في شكل جيوش احتلال وحكومات أجنبية في البلاد الآسيوية والإفريقية، أما في هذه السنوات الأخيرة، فقد انتهى عهد الاستعمار العسكري والسياسي بعد أن انكشف أمره وجاء الأمريكان في آخر الزمان باستعمار جديد هو الاستعمار الاقتصادي»[٤].

وفي العاصمة الخرطوم سيرت جماهير الأحزاب الاتحادية موكبين كبيرين ضد المعونة الأمريكية استنكاراً لها والمطالبة برفضها وكانت تردد الهتافات ضدها. وعلى النقيض من ذلك سير حزب الأمة موكباً شعبياً كبيراً مؤيداً للمعونة ليرد به على موكب الاتحاديين. وكانوا يحملون اللافتات ويرددون الهتافات المؤيدة للمعونة الأمريكية[٥].

---

(١) جريدة الأيام السودانية، العدد ١٣٥٥ في ٥ / ٤/ ١٩٥٨.

(٢) جيلي عبد الرحمن، مصدر سابق، ص١٧.

(٣) أمين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة السودانية الوطنية ١٩٤٠-١٩٦٩، الخرطوم، د.ت ص١٥٣.

(٤) جريدة الأيام السودانية رقم ١٣٨٨ في ١٩ / ١/ ١٩٥٨.

(٥) جريدة الأيام السودانية رقم ١٣٩٠ في ٢١ / ٥/ ١٩٥٨.

وأصدرت الأحزاب اليسارية الشيوعية كتيباً بعنوان «الميدان تقدم حقيقة المعونات الأمريكية» أجرت فيه دراسة وافية للمراحل التاريخية للمعونات الأجنبية والأمريكية والأهداف الخفية الاستعمارية من وراء هذه المعونات وتناولت خطورتها على استقلال البلاد ووضحت فيه رفضها الشديد لهذه المعونات الغربية[1].

على هذا النحو نجد أن الرأي العام السوداني كان قد أحس بخطر قبول المعونة الأمريكية التي جعلتها الحكومة السودانية نقطة الارتكاز في سياستها، إذا استثنينا حزب الأمة فإن معظم التيارات والأحزاب السياسية قد رفعت صوتها ضد المعونة الأمريكية خاصة أحزاب الوطني الاتحادي وقسم هام من حزب الشعب الديمقراطي والجبهة المعادية للاستعمار والتحرر الوطني، الأحرار الجنوبي، واتحاد العمال والطلبة وكل التنظيمات الشعبية وكذلك الحال في البرلمان حيث وصف رئيس حزب الشعب الديمقراطي المعونة الأمريكية بأنها «استعمار واستزلال للبلاد»[2].

وتحدث يحي الفضلى وهو من أحزاب المعارضة في البرلمان عن السياسة الأمريكية في ذلك الوقت ووصفها بالاستعمارية وان الفرصة قد لاحت لها في السودان بسبب اضطراب الحالة الاقتصادية فيها وأضاف قائلاً: «ومن القواعد المألوفة في السياسة الأمريكية لا تجد السبيل ممهداً لدخولها إلى قطر من الأقطار إلا حين تضطرب الحالة الاقتصادية فيه وتسوء»[3].

وكانت رؤية العديد من أقطاب المعارضة السودانية بخصوص المعونة ومشروع ايزنهاور أن ذلك المشروع يخول للرئيس الأمريكي استخدام القوات المسلحة الأمريكية في دول الشرق الأوسط وراء معونة طفيفة ويستند الرئيس الأمريكي في ذلك على حجتين تبريراً لتدخله في شؤون دول الشرق الأوسط وهما:-

ملء الفراغ الذي نشأ بخروج انكلترا وفرنسا من مصر ولبنان وسوريا والعراق والسودان وغيرها.

---

(١) متنوعات ١/ ١٤/ ١٥٤، وثيقة بعنوان الميدان تقدم حقيقة المعونات الأمريكية، دار الوثائق القومية في الخرطوم، ٢٠٠٩.

(٢) البرلمان ١/ ٥/ ١٤، الجلسة رقم ٧ بتاريخ ٢١ مايو/ أيار ١٩٥٨، دار الوثائق القومية في الخرطوم، ٢٠٠٩.

(٣) المصدر نفسه.

تعتقد الولايات المتحدة أن هذه الدول مهددة بعدوان من البلاد التي تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

ولكن الحقيقة التي لا جدال حولها – حسب رؤية المعارضة – أن هذه المعونات الأمريكية مهما كان لونها ونوعها ومهما اختلفت أسماؤها فإنها يشرف عليها مركز أركان الحرب العامة الأمريكي، لأن هدفها الأول هو خدمة مصالح الأمن الأمريكي وتجارتها واقتصادها[1].

وكان رأي السيد عبد الخالق محجوب رئيس الحزب الشيوعي السوداني أن التقارير التي كتبها نيكسون بعد عودته من زيارة إفريقيا تؤكد أهمية السودان، وأنه حسب رأي السياسة الأمريكية لابد من عزل السودان عن منطقة التحرر العربي والاعتماد على أصدقاء الغرب فيه وتقويتهم حتى لا ترتبط فكرة الحرب العربية بإفريقيا[2].

ووصف المعونة الأمريكية بالخطة الاستعمارية تهدف إلى تغلغل الاستعمار الأمريكي في حياة السودان الاقتصادي وتدعيم مركز أصدقاء أمريكا في السودان. وأضاف أن الأمريكان يعرفون جيداً أن أدواتهم في السودان ضعيفة وأنه من الممكن اليوم خلال النضال الجماهيري والبرلماني السوداني أن يتحول ميزان القوى داخل البرلمان بالطرق الدستورية، فيقذف بأصدقاء الاستعمار، وتتشكل حكومة وطنية مناهضة للاستعمار. هذا الوضع يزعج المستعمرين كثيراً في السودان، ولهذا يقررون التدخل في شكل إعانات حين يزحف خبراؤهم داخل جهاز الدولة وتتسع حلقات جاسوسيتهم ليشدوا من أزر أصدقائهم في السودان وليفرضوا حكاماً بالقوة والخداع[3].

على هذه النحو ترك موضوع المعونة الأمريكية آثاراً سالبة على الوضع السياسي في البلاد، وزاد من حدة الخلاف بين حزبي الائتلاف الحاكم حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي. الأمر الذي قرب من شقة الخلاف بين حزبي الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي، ودخل الطرفان في

(١) نفسه.

(٢) جعفر كرار أحمد الحزب الشيوعي السوداني والمسألة الجنوبية ١٩٤٦-١٩٨٤، مطبعة الحزب الشيوعي، الخرطوم، ٢٠٠٥.

(٣) جيلي عبد الرحمن، مصدر سابق، ص٢١.

مفاوضات لتشكيل ائتلاف، إلا أن الوقت لم يسعف الحزبين لتكوين حكومة جديدة[1].

وتستند حجة الحكومة السودانية في موافقتها للمعونة الأمريكية في خطابها الخاص بمشروع قانون التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير بين السودان والولايات المتحدة لسنة ١٩٥٨م في البرلمان بتاريخ ٢٥ يونيو حزيران ١٩٥٨م على أن البلاد تعاني نقصاً ملحوظاً في مقومات الحياة، وان السكان لا عمل لهم يرتزقون منه، وان جزءاً كبيراً من سكان السودان وخاصة في المديريات الجنوبية لازالوا عراة حفاة ولازالوا يعيشون عيشة الكفاف أو دونها. وأن عدداً كبيراً في الشرق والغرب يقضون الكثير من أيامهم سعياً وراء المياه لأنفسهم وبهائمهم وأن الكثير من سكان الأرياف لا يجدون العلاج الكافي والقوت الضروري. أما التعليم والصحة فإنه برغم التحسن فإن المدارس لا تفي بأكثر من ٣٤٪ من حاجة البلاد في المرحلة الأولية من التعليم و٣٫٤٪ من المرحلة الابتدائية، وأقل من ١٪ من المرحلة الثانوية. وأشار خطاب الحكومة إلى أن ٩٠٪ من سكان السودان يجهلون القراءة والكتابة، أما المستشفيات فكان عدد الأسرة بها بمعدل سرير لكل ألف مواطن، وهو يعطي مؤشراً لسوء الحالة الصحية في البلاد[2].

بهذا الشكل رسم خطاب الحكومة أمام البرلمان صورة قاتمة لوضع السودان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وكان لابد للحكومة من وضع سياسات لإحداث تقدم اقتصادي ورفع مستوى المعيشة. ولم يكن أمامها سوى اختيار واحد من طريقين. أما الاعتماد على موارد السودان الخاصة في تمويل مشاريعها. أو تضيف إلى خيارها الأول الاعتماد على الموارد الخارجية التي تمكن الحكومة السودانية من الإسراع في الإنشاء والتعمير.

تجدر الإشارة إلى أن هنالك نوعين من مقدار الإعانة هما:

الهبات:-

وتعطى للمشاريع التي يمكن أن تمول عن طريق القروض كالتعليم الفني والأبحاث الزراعية والبعثات كما أنها تعطى لتمويل الأطوار الأولى من بعض المشاريع التي يمكن أن تمول عن طريق

(١) ايمن كمال السيد، الحكومات العربية الأولى من السودان ١٩٥٨-١٩٦٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين ٢٠٠٠، ص١٥.

(٢) البرلمان ١/ ٥/ ١٤ المعونة الدولية، مصدر سابق.

القروض بعد أن تصل طوراً خاصاً فمثلاً تمويل الأبحاث والتجارب في بناء الطرق وتدريب العمال والموظفين السودانيين على العمل فيها، بما في ذلك إمدادهم بالمعدات اللازمة عن طريق الهبات، ومتى تم ذلك تمول برامج الطرق عن طريق القروض.

القروض:-

تهدف القروض للاستفادة منها في الإسراع لإمداد مناطق السودان المختلفة بحاجتها من المياه والطرق وربط مناطق الإنتاج بالسكك الحديدية.

ومقدار الهبات والقروض تعتمد اعتماداً كلياً على المشاريع التي تقدمها حكومة السودان. وإن كانت هيئة المعونة الأمريكية قد أبدت استعدادها للصرف على كل المشاريع التي تقدمها للسودان والتي كانت تقدر بحوالي ٢٥ مليون دولار[١].

نتيجة للضغوط والهجوم على الحكومة في البرلمان والشارع العام قررت الحكومة أن تراجع الموقف وتتريث في الأمر قليلاً، ومن ثم تبذل الجهود لإرضاء شريكها في الحكم حزب الشعب وإقناعه بتأييد اتفاقية المعونة. ونجحت الحكومة بعد تدخل السيد علي الميرغني راعي حزب الشعب، مما أدى إلى موافقة الحكومة السودانية بقبول المعونة الأمريكية ولكن شعور عدم الثقة الذي تولد عن هذه الاتفاقية بين الحزبين المؤتلفين ظل باقياً[٢].

وكان من نتائج الأزمة الاقتصادية في عهد عبد الله خليل فساد أجهزة الإدارة في السودان حتى أصبح النواب يشترون لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وفي انتخابات ١٩٥٨م حصل حزب الأمة على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان. وبدأت الحكومة في تنفيذ سياستها اليمينية المتطرفة بعد أن دخلت في اتفاقية المعونة الأمريكية، وقد وجهت الاتهامات إلى السفارة الأمريكية بأنها تحاول شراء النواب، وإنفاق الكثير من الأموال لتحقيق مآربها وذكر أن السفارة أنفقت في يوم واحد ١٠ آلاف جنية حتى لا يعارض النواب مشروع المعونة ويتخذوا موقفاً مؤيداً لها. كما بدأ الرأي العام السوداني يزداد نقمة على الحكومة، ورفضت السير في ركاب الغرب الأمريكي، واتضح أنه عند افتتاح الدورة البرلمانية في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨م سوف يكون هنالك تبديل كامل في الخريطة السياسية

(١) نفسه.

(٢) بشير محمد سعيد، مصدر سابق، ص٣٤٠.

لحكومة السودان، وان هنالك لقاء بين حزبي الوطني الديمقراطي والشعب الديمقراطي قد ظهر على السطح السياسي السوداني. وان المعارضة التي أصبحت أغلبية بعد انضمام حزب الشعب إليها سوف تقوم بإسقاط الحكومة وفكر عبد الله خليل رئيس الوزراء في تأجيل افتتاح البرلمان. وحافظ على دار البرلمان مغلقة تفادياً لسقوط الحكومة، وفشل المخطط الأمريكي للمعونة، وهنا قرر النواب الاجتماع خارج البرلمان في ميدان عبد المنعم وسط الخرطوم، حيث أعلنوا سقوط حكومة عبد الله خليل بحكم الأغلبية بعد أن طرحت الحجج الدستورية المبررة لذلك[1].

في هذه الظروف السياسية كان عبد الله خليل رئيس الوزراء قلقاً على معارضة المعونة الأمريكية. وقد ذكر في محضر التحري عن أسباب قيام انقلاب ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٧م أنه: «قبل الانقلاب كان هناك تمرد من بعض النواب بخصوص المعونة الأمريكية التي رفضوها، وكنت أنا زعلان من هذا الموقف وتكلمت بشدة شوية مع الأعضاء. وبعد ذلك طلعت إشاعة بأني عايز أعمل انقلاب، وأعطل البرلمان، ولكن حدث الصلح بيننا واقتنعوا بانو لم يكن في ذهني شيء من ذلك وسوينا الموضوع»[2].

ثالثاً: دور أمريكا في انقلاب ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨

بلغ القلق على مستقبل الأوضاع الديمقراطية في السودان عام ١٩٥٨م. بسبب موجة الانقلابات العسكرية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط والتي وردت في كثير من دوائر السياسية بأن الولايات المتحدة تقف من ورائها[3].

ويعتبر التحول السياسي الذي حدث في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨م هو أول انقلاب عسكري في الحياة السياسية السودانية، ويبدو أن الأزمة السياسية قد بدأت بالمعونة الأمريكية ومسألة وجود تدخل أجنبي وسط النواب وانتشار ظاهرة شراء النواب للتصويت لمصلحة المعونة

(١) زكي البحيري، الحركة الديمقراطية في السودان، دار نهضة الشرق، القاهرة ٢٠٠٨، ص٢٠٨.

(٢) التقارير المصلحية ١٣/ ٢/ ١٠، وزارة العدل، وثيقة بعنوان التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر تشرين الثاني، دار الوثائق القومية في الخرطوم ٢٠٠٩.

(٣) بشير عمر سعيد، مصدر سابق، ص٣٣١.

الأمريكية، وأضف إلى ذلك انعدام التعاون بين وزراء الحكومة من الحزبين المؤتلفين[1].

وقبل حدوث الانقلاب بحوالي شهرين اجتمع بمنزل السيد الصديق المهدي كل من الفريق إبراهيم عبود وأحمد عبد الوهاب وزين العابدين صالح مع السيد الصديق المهدي، وقد تطرق الحديث إلى الوضع في البلاد وكان من رأي السيد الصديق أن يسند منصب وزارة الدفاع إلى رجل من الجيش بدلاً عن رئيس الوزراء وهو مدني، معتقداً أن هذا الأمر يساعد على الاستقرار. وفي ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨م التقى رئيس الوزراء عبد الله خليل بالفريق إبراهيم عبود، وأكد له أن الحالة السياسية في البلاد سيئة ومتطورة وقد تترتب عليها أخطار جسمية، ولا منفذ لهذا الوضع سوى أن يستولي الجيش على مقاليد الحكم، وفي اللقاء الثاني بينهما أكد له الفريق عبود أن الجيش يدرسون الموقف، فطالب عبد الله خليل بضرورة إنقاذ البلاد من هذا الوضع. ويبدو أن السيد عبد الله خليل كان مهتماً بخطوات الضباط بدرجة أنه قبل التنفيذ بثلاثة أيام تحديداً في ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ذهب بنفسه إلى الفريق عبود في الرئاسة ليطمئن على الموقف، وكان رد عبود أن كل حاجة تقريباً انتهت وسيتم الانقلاب قبل انعقاد البرلمان، فبارك رئيس الوزراء هذه الخطوات وتمنى له التوفيق[2].

وقد جاء في أقوال الفريق عبود في التحقيق عن الأسباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني أن: «عبد الله خليل كان يجري وراءنا عشان تنفيذ الانقلاب، ويرسل لي زين العابدين، وهذا يعني أن الانقلاب تم بضغط وبأمر من عبد الله خليل»[3].

السؤال الذي يفرض نفسه:

لماذا مارس عبد الله خليل وهو رئيس الوزراء الضغط على القوات المسلحة السودانية لإحداث انقلاب عسكري في البلاد؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من دراسة مسار حركة السياسة الأمريكية تجاه السودان في ذلك الوقت.

---

(١) التقارير المصلحية ١٣/ ٢/ ١٠، التحقيق في الأسباب مع محمد صالح الشنقيطي.

(٢) التقارير المصلحية ١٣/ ٢/ ١٠ وزارة العدل، وثيقة بعنوان التحقيق في الأسباب، التحقيق مع الفريق إبراهيم عبود.

(٣) المصدر نفسه.

في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة من الحياة السياسية السودانية نبهت الصحف السودانية إلى احتمال وقوع انقلاب عسكري في السودان، فقد نشرت صحيفة الميدان اليسارية مقالاً بتاريخ ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨م بعنوان «أفتحوا عيونكم جيداً: الأمريكان يستعدون لتدبير الانقلاب المقبل في السودان». وتحدث المقال عن ثلاثة أنواع من الانقلابات هي:-

١. انقلاب رجعي يديره الاستعمار الأمريكي ضد حكومات وطنية مثل ما حدث في كوانتمالا والأرجنتين، ومثل ما حدث في إيران ضد حكومة مصدق.

٢. انقلابات تقوم بها جيوش متشبعة بالروح الوطنية ضد نظم الحكم الموالية للاستعمار مثل انقلابات سوريا ومصر والعراق.

٣. ولكن وقعت مؤخراً انقلابات دبرها الاستعمار الأمريكي ضد أنظمة موالية له. فقد رأى الاستعمار الأمريكي أن الحكومات في سيام بورما وباكستان أصبحت ضعيفة أمام هجوم القوى الوطنية عليها، ولم يعد في إمكانها تنفيذ السياسة الاستعمارية المرسومة، فسارعت أمريكا وأسقطت تلك الحكومات، قبل تنفيذ سياساتها، وجاءت بعناصر أقوى وأقدر على تنفيذ سياساتها وسلمتها مقاليد الحكم عن طريق انقلاب عسكري. وتنبأ المقال بحدوث نفس الانقلاب في السودان[١].

وكانت في أروقة الجيش معلومات تؤكد أن هنالك تدخلاً أجنبياً في السودان. وفي الجيش بغرض إحداث انقلاب لصالح دولة أجنبية أو حزب سياسي[٢].

كتب السفير الأمريكي بالقاهرة إلى السفارة الأمريكية بالخرطوم يؤكد أن بعضاً من قادة الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي اجتمعوا أثناء وجودهم بالقاهرة، واتفقوا على التضامن داخل البرلمان لإسقاط وزارة عبد الله خليل، وتأليف حكومة ائتلافية منهما. وذهب السفير الأمريكي بالخرطوم إلى السيد عبد الله خليل وأطلعه على هذه الرسالة، فدهش عبد الله خليل لأنه تلقى -في نفس الوقت- رسالة من سفير السودان بالقاهرة تحمل نفس الخبر، مما جعل عبد الله خليل يسارع ويجتمع بالسيد عبد الرحمن المهدي وكبار رجالات حزب الأمة لإطلاعهم على النبأ

(١) محمد سعيد القدال، الانتماء والاغتراب، دار بيروت للنشر، لبنان، ١٩٩٢، ص١٧.

(٢) التقارير المصلحية ١٣/ ٢/ ١٠ وزارة العدل، التحقيق في الأسباب، التحقيق مع عمر احمد التجاني، مصدر سابق.

الخطير. واتفق هؤلاء مع قادة الجيش على أن يسلم عبد الله خليل زمام السلطة للفريق عبود ورفاقه وأن يتم في شكل انقلاب عسكري[١].

وفي فجر ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨م والبرلمان مقبل على دورة انعقاده العادية، استنفر الفريق إبراهيم عبود وبعض الضباط من القوات المسلحة جنودهم، وجمعوا العتاد في سلسلة من العمليات العسكرية تمت فجر ذلك اليوم في الخرطوم، وفي غيرها من مدن السودان، واستولوا فيها على مقاليد الأمور في السودان. وبعد نهاية هذه العمليات العسكرية كون المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي قام بتعطيل الدستور والأحزاب السياسية في السودان[٢].

على المستوى الدولي حظا نظام عبود بتأييد الدول الغربية الرأسمالية، وفي الداخل ساند النظام الجديد الأحزاب اليمينية، ووجد مباركة السيدين عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني[٣].

وفي يوم الخميس ٢٧ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٥٨م، أي وبعد مرور ١٠ أيام فقط من الانقلاب وفي أول اجتماع يجمع كبار الوزراء منذ تكوين الحكومة الجديدة عقد اجتماع للنظر في موضوع اتفاقية المعونة الأمريكية، وبعد دراسة مستفيضة للمعونة أجمعت الآراء على الموافقة لأنها –حسب رأيهم– لا تمس كرامة البلاد وسيادتها. وفي ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨م أصدرت وزارة المالية والاقتصاد مذكرة عن المعونة الأمريكية جاء فيها أن احتياجات السودان لمشروع الإنشاء والتعمير في ظرف السنوات الخمس القادمة تقدر بحوالي ١٢٠ مليون جنيه[٤].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية تحتلان الصدارة في إقراض السودان، بعد إزاحة بريطانيا عن موقعها السابق. ففي الفترة من عام ١٩٥٨م حتى عام ١٩٦١م قدمت الولايات المتحدة وحدها للسودان في صورة معونة أكثر من ٥٠ مليون دولار. كما قدم البنك الدولي للإنشاء

---

(١) بشير محمد سعيد، مصدر سابق، ص٣٤٣.

(٢) التقارير المصلحية ١٣/ ٢/ ١٠ وزارة العدل، التحقيق في الأسباب، مصدر سابق.

(٣) تاريخ الأقطار العربية المعاصرة ١٩١٧–١٩٧٠، أكاديمية العلوم الروسية، الجزء الثالث، موسكو ١٩٧٦، ص١٧٦.

(٤) رئاسة مجلس الوزراء ٦، ١/ ١/ ٤ وثيقة بعنوان وقائع جلسة للنظر في موضوع المعونة الأمريكية بتاريخ ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨، دار الوثائق القومية في الخرطوم، ٢٠٠٩.

والتعمير قروضاً للسودان تقدر بحوالي ٧٤ مليون دولار[١].

وبالرغم من مخاطر المعونة فقد أدى تدفق القروض على السودان إلى قيام مشاريع عديدة زراعية وصناعية، فقامت مصانع السكر وخزان الرصيرص، والتوسع في الأراضي الزراعية في الجزيرة والقضارف وتم التوسع في الخطوط الحديدية، وقامت بعض الشركات والمصانع مثل مصنع تعليب اللحوم بكوستي، وأقيمت المطارات لنقل اللحوم والأبقار من غرب السودان. وإن كان البعض يعتقد أن الهدف الأساسي من هذه المطارات أن تصبح مطارات عسكرية، وأن تتحول إلى قواعد أمريكية تستخدم للسيطرة على إفريقيا والشرق الأوسط[٢].

كما أنجزت المعونة الأمريكية العديد من المشروعات التي تم الاتفاق عليها في ميادين التعليم والطرق وغيرها. وتم إنشاء طريق الخرطوم – الخوجلاب، وأنجز جزء كبير من طريق الخرطوم – مدني، وبدأ مسح طريق أم درمان – دنقلا بطلب من الحكومة، وظلت دراسات الفنيين متواصلة. ومن مشاريع المعون الأمريكية أيضاً إنشاء مصنع النسيج الأمريكي بالخرطوم بحري[٣].

(١) تاريخ الأقطار العربية، مصدر سابق، ص١٧٦.

(٢) زكي البحيري، مصدر سابق، ص٢٢٤.

(٣) أمين التوم، مصدر سابق، ص١٥٥.

الخاتمة:

يمكن تقسيم مراحل تاريخ العلاقات السودانية – الأمريكية ١٩٥٠-١٩٥٨م إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى:-

تمتد هذه المرحلة من عام ١٩٥٠-١٩٥٦م وتشمل هذه الفترة عهد الاستعمار الانكليزي-المصري على السودان، وكان نمط العلاقة تمثل في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لديها طموحات في السيطرة على المنطقة، دفاعاً عن أمنها ضد الشيوعية العالمية، ويبدو واضحاً من خلال التحرك السياسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أنها تفتقر الخبرة والمعرفة العميقة بقضايا الشرق الأوسط، بسبب سياسة العزلة التي اتبعتها في سياستها الخارجية.

وكان السودان في هذه المرحلة تحت نير الاستعمار ويناضل الشعب لنيل الاستقلال، بل يكاد أن يكون على مشارف الاستقلال. خاصة أن المفاوضات بين دولتي الحكم الثنائي بشأن السودان والتي بدأت في القاهرة ولندن وصولاً إلى نيويورك حيث مجلس الأمن. وقد توجت في خاتمة المطاف بتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير/ شباط ١٩٥٣م.

خلال هذا الصراع الدائر حول السودان من قبل دولتي الحكم الثنائي بدأت أمريكا تولي الاهتمام بالسودان، بسبب سعيها لتحقيق الأمن القومي الأمريكي بإنشاء حلف دفاع مشترك في منطقة الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية ولو كان على حساب استقلال وسيادة السودان والتضحية به لمصلحة التاج المصري.

المرحلة الثانية:-

بعد أن نال السودان استقلاله في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦م، تم إنشاء الدبلوماسية السودانية. في وقت كان فيه العالم يعاني من توترات الحرب الباردة والصراع الأمريكي – السوفيتي لاستقطاب الدول المستقلة حديثاً.

استغلت الإدارة الأمريكية الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد في عهد عبد الله خليل وسعت لبسط نفوذها في السودان بعقد اتفاقية المعونة الأمريكية، التي وجدت معارضة شديدة من معظم قطاعات الشعب السوداني، مما أدخل البلاد في حالة من الفوضى السياسية، أدت في خاتمة

المطاف إلى تقويض أول تجربة لنظام ديمقراطي في السودان بقيام انقلاب ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨م.

تاريخ العلاقات السودانية – الأمريكية أتسمت منذ مراحلها الأولى بسعي الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها تحقيق أهداف أمنها القومي والاستراتيجي كقوة عظمى.

وكان واضحاً أن أمريكا في سبيل تحقيق أهدافها الإستراتيجية في العلاقات الدولية لا تعطي المبادئ التاريخية التي قام عليها الدستور الأمريكي مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة أي أهمية.

❊ ❊ ❊

اهم المصادر:-

اولاً:- الوثائق

١. الوثائق البريطانية، عن السودان ١٩٤٠ – ١٩٥٦، المجلد السادس ١٩٥٢ دار الوثائق القومية في الخرطوم حصل عليها الباحث في شهر فبراير، شباط ٢٠٠٩.

٢. وثائق البرلمان رقم ١/ ٣/ ٥، مداولات مجلس النواب، جلسة رقم ٨٢، بتاريخ ٧يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧ دار الوثائق القومية في الخرطوم حصل عليها في شهر فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

٣. وثائق البرلمان ١/ ٣/ ٥، مداولات مجلس النواب موقف الدول العربية من الاعلانات الاجنبية دار الوثائق القومية في الخرطوم ٢٠٠٩.

٤. وثائق البرلمان رقم ١/ ٥/ ١٤، مداولات مجلس النواب جلسة رقم ٧ بتاريخ ٢١ مايو/ ايار ١٩٥٨ دار الوثائق القومية في الخرطوم فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

٥. وثائق رئاسة مجلس الوزراء ١/ ١/ ١، وثيقة بعنوان نص الاتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة السودان، بتاريخ ٣١ مارس/ اذار ١٩٥٨ دار الوثائق القومية في الخرطوم، فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

٦. وثيقة ملفها (متنوعات) رقم ١/ ١٤/ ١٥٤، بعنوان (الميدان تقدم حقيقة المعونات الامريكية)، دار الوثائق القومية في الخرطوم، فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

٧. التقارير المصلحية ١٣/ ٢/ ١٠، وزارة العدل، وثيقة بعنوان التحقيق في الاسباب التي ادت الى انقلاب ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨، دار الوثائق القومية في الخرطوم، فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

٨. وثائق رئاسة مجلس الوزراء ١/ ١/ ٤، وثيقة بعنوان وقاع جلسة للنظر للوقائع الاقتصادية بتاريخ ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨ دار الوثائق في السودان فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

ثانيا:- المصادر العربية

١. امين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة السودانية الوطنية، ١٩٤٠ – ١٩٩٠ الخرطوم، د.ت.

٢. بشير محمد سعيد، الزعيم الازهري وعصره، دار النهضة، القاهرة ١٩٩٠.

٣. رأفت غنيمة الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٣.

٤. جعفر محمد علي نجيب، الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ – ١٩٥٦، دار الثقافة للنشر، بيروت ١٩٧٢.

٥. جعفر كرار أحمد الحزب الشيوعي السوداني المسألة الجنوبية ١٩٤٦ – ١٩٨٤، مطبعة الحزب الشيوعي السوداني، الخرطوم ٢٠٠٥.

٦. جيلي عبدالرحمن، المعونة الامريكية تهدد استقلال السودان، دار القاهرة للنشر، القاهرة، د.ت.

٧. زكي البحيري، الحركة الديمقراطية في السودان، دار النهضة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٨. فدوة عبدالرحمن طه، كيف نال السودان استقلاله، دار الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٩٧.

٩. فيصل عبدالرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، الصراع المصري البريطاني بشأن السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٣، د.ن، د.ت، ص٥١٧.

١٠. محمد سعيد القدال، الانتماء والاغتراب، دار بيروت للنشر، لبنان، ١٩٩٢.

١١. تاريخ الاقطار العربية المعاصر ١٩١٧ – ١٩٧٠، اكاديمية العلوم الروسية، الجزء الثالث، موسكو، ١٩٧٦.

ثالثاً:- المصادر المترجمة

١. هـ. أرنولد، معونة الدول النامية، ترجمة حسين عمر، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٦٢.

الرسائل العلمية

١. ايمن كمال السيد، الحكومات العربية الاولى في السودان ١٩٥٨ – ١٩٦٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.

٢. محمد آدم محمد يوسف، علاقات السودان الدولية ١٩٤٠ – ١٩٦٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جوبا، ٢٠٠٣.

رابعاً:- الدوريات

١. جريدة الرأي العام السوداني، العدد ٣٣٦٧ في ١/ ٧/ ١٩٥٧.

٢. جريدة الأيام السودانية، العدد ١٣٦٤ في ١٧/ ٤/ ١٩٥٨.

٣. جريدة الأيام السودانية، العدد ١٣٧٨ في ٧/ ٥/ ١٩٥٨.

٤. جريدة الايام السودانية، العدد ١٣٩٠ في ٢١/ ٥/ ١٩٥٨.